

## كلمة ونص

## الإعمار من أين..!؟

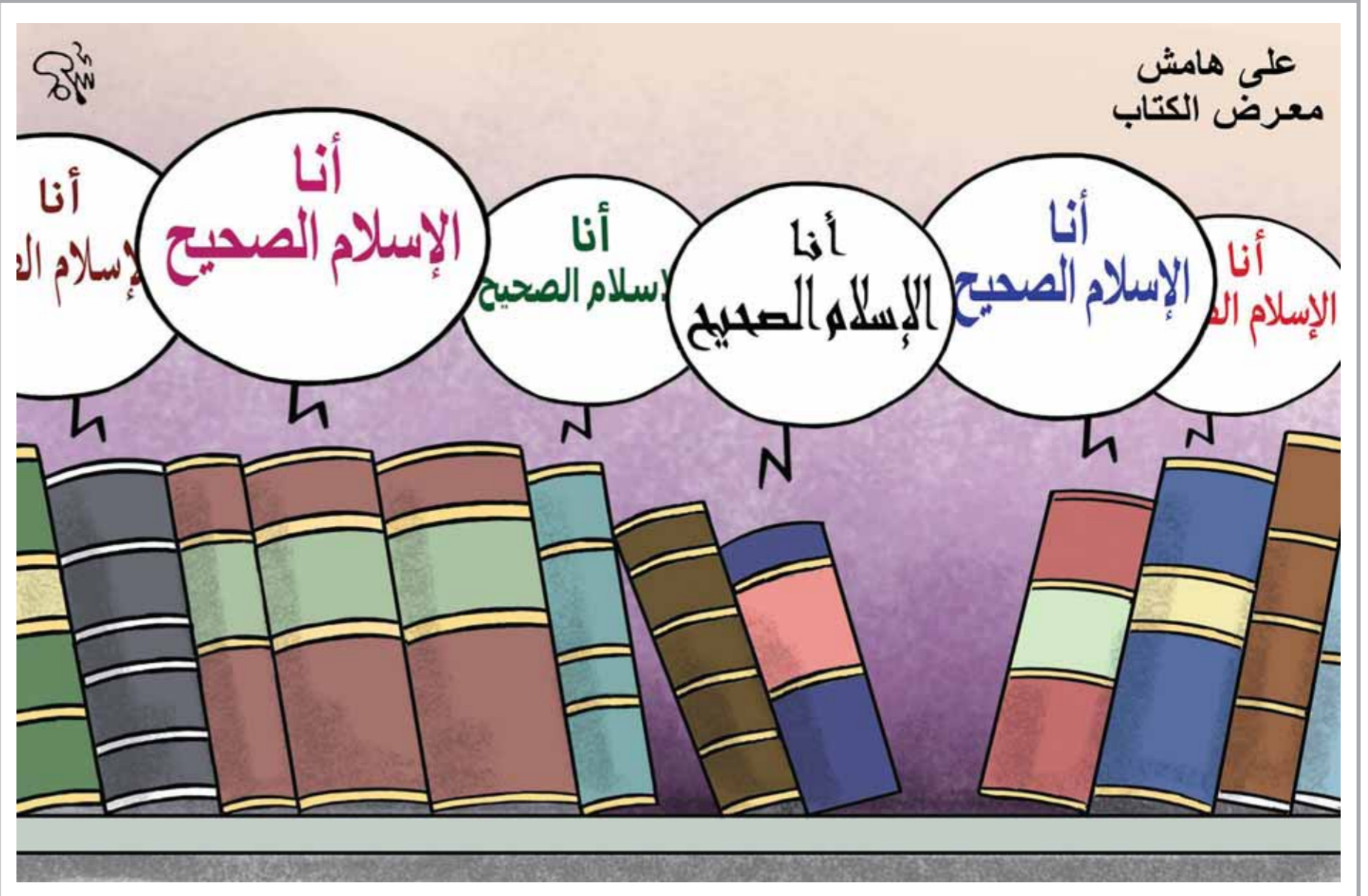
محمود الصالح

منذ عدة سنوات طرحت الحكومة مشروع إعادة الإعمار كمشروع إستراتيجي للرد على محاولة الإرهاب وداعية النيل من موقف هذا الوطن ومن صموده، ولأن هذا المشروع هو مشروع جماهيري بامتياز لكونه يلهم الكثير من جراح من تعرضوا لجرائم الإرهاب خلال هذه الحرب المجرمة، استبشرنا خيراً وتأمّل الناس خيراً في هذا المشروع الذي رصدت له سنوياً أكثر من ٥٠ مليار ليرة سورية.

الحقيقة أن هذا المشروع وعلى الرغم من مرور خمس سنوات على طرحه إلا أنه لم يتلمس طريقه الصحيح حتى الآن نتيجة غياب الرؤية الواضحة والأسس الموضوعية والأهداف الإستراتيجية لهذا المشروع.

ما أدى لعدم ظهور نتائج واضحة على أرض الواقع على الرغم من وجود إمكانية إعادة إعمار عدد كبير من المناطق المحررة في حمص وحلب وريف دمشق، السبب الذي نعتقد أنه وراء كل ذلك عدم وجود أرضية يتم الانطلاق من خلالها، ففي حمص المحررة منذ ثلاث سنوات لم يتم إعادة الأهالي إلى أي منطقة بسبب عدم إعادة إعمار - على الأقل - شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، المواطن لا يريد أن تقوم الحكومة بإعمار منزله لكنه ينتظر منها أن تزيل الأضرار وتهدم الأبنية الآيلة للسقوط وصيانة الكهرباء والمياه والصرف الصحي والسماح له بدخول منزله ليقوم بإصلاحه والعودة إليه، في حلب وعلى الرغم أنها كانت الأخيرة في التحرير تم إنجاز أغلب الخدمات الأساسية مدارس ومراكز صحية ومخازن في الأحياء الشرقية والسبب هو وجود إرادة لدى السلطة المحلية لإنجاز كل ذلك.

اليوم هناك حاجة عاجلة لإعادة مقومات الحياة الأساسية في جميع المناطق المحررة بهدف تسريع عودة الأهالي وهذا ما ينتظره أبناء حمص وريفها الغربي وريف دمشق وجزء بسيط من ريف حلب الشرقي لأن أهالي معظم الريف الشرقي في حلب لم يتركوا منازلهم ولم يتعرضوا لأضرار وخاصة في المناطق الممتدة من دير حافر إلى بحيرة الأسد.

على هامش  
معرض الكتاب

علي: تصنيع أكثر من ١١ ألف زوج لوحات سيارات بقيمة ٦٨ مليوناً

## وزير النقل لـ«الوطن»: تأهيل مبنى لوحات السيارات بكلفة ٤٠ مليون ليرة

زيتون: ٦ آلاف سيارة  
مبيعة في ريف دمشق هذا  
العام... والتحصيلات  
فاقت ١,٦ مليار ليرة



فادي بك الشريف

انجزت وزارة النقل تجهيز مبنى جديد لمعمل لوحات السيارات يتبع المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي وذلك في إطار خطتها لإطلاق يد العمل في تصنيع لوحات السيارات وتزويد القطارات الواردة من مديريات النقل في جميع محافظات القطر لكونه المعمل الوحيد الذي ينتج لوحات سيارات في القطر.

وأكد وزير النقل علي حمود خلال جولة له أمس على الورش الإنتاجية في المؤسسة، المبنى الجديد في منطقة نهر عيشة «محطة الميدان»، أن تأهيل المبنى الجديد رافد مهم لعمل الخط الحديدي الحجازي، وجاء بعد أن قامت المجموعات الإرهابية المسلحة بالدخول إلى منطقة القدم وتخريب وسرقة الكثير من الأليات والمعدات، الأمر الذي استدعى تدخلًا من قوات الجيش العربي السوري وكوادر المؤسسة بنقل ما أمكن نقله إلى منطقة آمنة والحفاظ على استمرار العمل ودوران عجلة إنتاج لوحات السيارات.

وأشار حمود في تصريح لـ«الوطن»، إلى أن كلفة المعمل الجديد قدرت بـ ٤٠ مليون ليرة سورية، لافتاً إلى أن المبنى الجديد يضم ٤ مكابس وآلة للدهان المعتمدة لتصنيع اللوحات، كما أن مجمل أعمال التجهيز تمت بإياد وطنية، مؤكداً أنه يتم حالياً تجهيز معمل مصفر في المكان نفسه يضم ورشات فنية تقوم بأعمال الميكانيك وصيانة الأليات

مدير نقل درعا ينفي وجود  
تلاعب في نقل ملكية الأليات

درعا - الوطن

ألية مسجلة بموجب وكالة مزورة،

مع حرص المديرية على إجراء

المعاملة بحضور البائع والشاري أو

الوكيل القانوني، علماً أن تنظيم عقود

بيع السيارات بين الطرفين «البائع

والشاري» يتم في مكتب توثيق

العقود التابع لتقابة عمال النقل في

درعا وكذلك أخذ بصمات الطرفين

والتأكد منهما، وتلتزم المديرية أيضاً

بتنفيذ قرارات الحكم الصادرة

عن المحكمة المختصة بتثبيت بيع

السيارات المحددة فيها من دون أي

تدخل.

وأشار الرفاعي إلى أنه بالنسبة

لقرارات حجز الواردة من جهات

رسمية مختلفة فلا تستلم إلا عبر

البريد الرسمي بناء على تعليمات

وزارة النقل منعاً لحدوث أي تلاعب

أو تزوير، ولا يجوز نقل الملكية إلا

في حال قبول الشاري بإبقاء إشارة

الحجز على الألية، والحال نقاس

على مطابقة فائق المركبات المراد

تسجيلها حديثاً، فلا تقبل إلا بالبريد

الرسمي من الجمارك وليس بالبند

منعاً لأي تزوير.

دارت أحاديث في الشارع الحوراني

عن حدوث بعض عمليات تلاعب

في نقل ملكية أليات على اختلافها،

وبهذا الشأن نفى مدير النقل في درعا

مهيب الرفاعي لـ«الوطن»، هذا الأمر

وبيّن أن ما يدور مجرد إشاعات لا

أساس لها من الصحة، موضحاً أن

عملية الفراغ تتم بموجب وكالات

مصدقة من الكاتب بالعدل ورئيس

النسابة في محكمة المنطقة التي

تنظمت بها تلك الوكالة، وكذلك بعد

تصديقها من المحامي العام في درعا

من صاحب العلاقة حصراً وورودها

لمديرية النقل بموجب كتاب مطابقة

صادر عن المحكمة.

وأكد الرفاعي أنه لا يوجد حتى

تاريخه أي وكالة مزورة تم بناء

عليها تسجيل أي مركبة في المديرية

لكون الوكالات تصدق بشكل

أصوي ولا تقبل من دون موررها

بالإجراءات القانونية، مشيراً إلى

أنه لم ترد حتى تاريخه أي شكوى

أو إخبارية من أي جهة كانت عن أي

تحول حدائق حماة لحماية العامة  
إلى خاصة ومجلس المدينة  
يبدأ بإزالة المخالفات

حماة - محمد أحمد خبازي

طال العديد من حدائق عامة كثيرة في مدينة حماة التعدي الجائر وخصوصاً خلال السنوات الست الماضية، التي تجرأ فيها أصحاب نفوذ وغير نفوذ إلى اقتطاع مساحات من الحدائق العامة وتحويلها إلى خاصة، مانعين أبناء مدينتهم من ارتدادها أو التفرغ فيها.

ومؤخراً وبعد تشكيل مكتب تنفيذي جديد لمجلس المدينة، اتخذ على عاتقه بدعم من الجهات المحلية هدم وإزالة تلك التعديت الجائرة والمخالفات الكثيرة.

وبين رئيس مجلس مدينة حماة رضوان علواني أن في مدينة حماة ما يقارب ٤٠٠٠ دونم من الحدائق المنظمة وغير المنظمة.

وخلال السنوات الماضية حدث ترهل كامل في فرع الحدائق من إدارة وعمل وسائقين، ما دفع بعض المواطنين تحت الطمع الشخصي إلى اقتطاع أجزاء من الحدائق وبحجة العناية الشخصية بها وتحت ذريعة أن الحكومة لا تولي اهتمامها بالحديقة، مؤكداً أن هذا لا يبرر لأي شخص الاعتداء على أملاك الدولة أو حرمانها.

وقال علواني: نحن حاولنا جاهدين رصد المخالفات بالحدائق العامة من خلال الإيعاز لكل مراقب بحصر المخالفات لديه والتعديت، ومن ثم الإيعاز إلى شعبة الهدم والمخالفات وتم فرز سيارة ومراقب لإزالة المخالفة بمساعدة الأليات الخاصة والجهات المعنية.

وتاريخه تصنيع ١١ ألفاً و ٣٩٢ زوج لوحات سيارات بقيمة ٦٨ مليوناً و ٣٥٢ ألف ليرة سورية، كما تم خلال السنة الماضية إنتاج أكثر من ٢٩ ألف زوج بقيمة ١١٥ مليون ليرة سورية.

وقام وزير النقل بعدما بجولة إلى مديرية نقل ريف دمشق اطلع من خلالها على الخدمات المقدمة للمواطنين وسرعة إنجاز المعاملات.

والمعدات التابعة لمؤسسة الخط الحديدي الحجازي من ورشات التجارة والتكليف والميكانيك والدهان، وهي في مجملها تلبى خدمات المؤسسة وأعمالها المطلوبة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال المدير العام للخط الحديدي الحجازي حسين علي: إن المبنى الجديد سيساهم في تلبية جميع احتياجات مديريات النقل في المحافظات من لوحات السيارات، مؤكداً أنه تم منذ بداية العام وحتى

٣٦ ألف مخالفة سير دفعوا مصالحت بقيمة ٢٤,٥ مليون ليرة في حمص

شامية لـ«الوطن»: ١٢٧٠ سيارة عثر عليها بعد تحرير المدينة  
من الإرهاب ويمكن الاستعلام هاتفياً عن السيارات المفقودة

حمص - نبال إبراهيم

كشف رئيس فرع المرور بمحافظة حمص العميد أحمد شامية في تصريح خاص لـ«الوطن»، عن وقوع ١١٨ حادثاً منذ بداية العام وحتى تاريخه، منها ٧١ حادث سير اقتصر أضرارها على الماديات فقط والإصابات فيها ٥٦ إصابة و ٦ وفيات.

وبين شامية أن عدد ضبوط مخالفت السير المنظمة بحق المخالفين بلغت ٣٥٩٦٧ ضبطاً منذ بداية العام منها ٢٦٥٣ ضبطاً مخالفة القيمة و ٥٣٩٩ ضبطاً لتشويه اللوحات والباقي متنوعة، وبلغت القيمة المالية

المخالفة عليها من مالكيها المخالفين ٢٤,٥ مليون ليرة سورية.

وأوضح شامية أن فرع مرور حمص منح ٣٦٦٥ إجازة سوق لأول مرة من مجمع الفئات إجازة «خاصة - عامة»، على حين بلغ عدد إجازات السوق المجددة لنفس هذا ٨٠٧٦ إجازة سوق.

ولفت شامية إلى قيام الفرع بنقل جميع



بعد عودة الأمن والاستقرار للمدينة وتأهيل شوارعها.

مبيناً أنه تم تشغيل الإشارات الضوئية المتوضعة على محور طريق طرابلس وإشارة الرازي وإشارة السفير وإشارة التربية والمركز الثقافي.

لافتاً إلى أن الفرع يسعى مع مجلس المدينة لإعادة الصيانة والتشغيل لباقي الإشارات

السيارات التي كانت مركونة ضمن أحياء مدينة حمص التي تعرضت لممارسات المجموعات الإرهابية سابقاً إلى مقر فرع المرور وتمت معالجتها بشكل قانوني، وتم الكشف على أضرارها وإذاعة البحث عن اللوحات المفقودة منها وتم تنظيم ضبط عدني في كل سيارة منها وتصدير برفقيات للوحدات الشرطية لمخاطبة مالكيها بأمان

إقامتهم لمراجعة مقر الفرع ليتمكنوا من فك احتباس سياراتهم، لافتاً إلى أن عدداً كبيراً من تلك السيارات ما زال موجوداً في الفرع لعدم مراجعة مالكي تلك السيارات حتى تاريخه.

وأشار شامية إلى قيام فرع المرور بالتعاون مع مجلس مدينة حمص بإعادة تشغيل وصيانة الإشارات الضوئية على مراحل

## مصدرو السويداء يشكون رسوم ترفيق السيارات الكبيرة في معبر الجديدة!

السويداء - عبيد صيموعة

تحت مسوغ عدم وجود توصيف للمشروع في وزارتي الصناعة والإدارة المحلية بقي مشروع تدوير النفايات الصلبة الذي تقدم به أحد المستثمرين في السويداء دون بارقة أمل واحدة رغم ما سبقه المشروع من فائدة بيئية واقتصادية للمحافظة، وأكد جميع المستثمرين ممن يعطيهم «الوطن» ضرورة إصدار قانون جديد للاستثمار لهذا ولم يكن عدم وجود التصنيف العائلي الوحيد الذي يواجبه البيئة الاستثمارية في السويداء إذ ما

التنمية موضحة أنه وخلال ملتقى الاستثمار الذي أقيم بتاريخ ٣ تموز الماضي جرى طرح ١٤٢ فرصة استثمار مدروسة من الهيئة خصصت محافظة السويداء ١٥ فرصة منها حيث يجري تحضير التراخيص اللازمة لها.

ولفت العوام إلى أنه خلال العام الحالي تم تشغيل مشروع تربية أبقار وتسمين عجول وزراعة المحاصيل العلفية في منطقة المزرعة ومشروع صناعة الأعلاف المركزة في منطقة أم الزيتون الصناعية بتكلفة ٩٥ مليوناً للمشروعين كما أن الهيئة بصدد تشغيل مشروع إنتاج الصويا بمختلف منتجاتها ومشروع إنتاج الألووية من الأعشاب الطبية بتكلفة ١٥٠ مليون ليرة للمشروعين.

٢٥-٣٥ ألف ليرة على كل سيارة كرسوم ترفيق الأمر الذي يؤدي (بحسب قولهم) إلى زيادة في تكلفة المنتج ويضعف المنافسة وينعكس بالضرورة على كمية الصادرات.

من جهته مدير فرع هيئة الاستثمار في السويداء جيهان العوام أكدت أن الفرع يعمل جاهداً على محاولة حل الشكاوى والمعوقات التي تقدم بها عدد من المستثمرين من خلال التواصل مع الوزارات المعنية وضمن توجيهات المدير العام لهيئة الاستثمار السورية بدعم المشروعات الاستثمارية وتقديم جميع التسهيلات اللازمة للمستثمرين وتأمين مطالباتهم بما يسهم في دفع عملية

الصناعية في أم الزيتون وخاصة بعد منع الاستثمار خارج المناطق التنظيمية وحصرها في المنطقة الصناعية تلك حيث أدى التأخير في إنجازها إلى ياس البعض منهم المنتج ويضعف المنافسة وينعكس بالضرورة على كمية الصادرات.

هذا وأشار مستثمرو المشروعات الزراعية والمصدرون منهم إلى معاناتهم من الإجراءات المعقدة جداً لدى الجمارك التي تتسبب فترات الانتظار الطويلة للانتهاء من تلك الإجراءات إلى تلف بعض المنتجات كما اشكى المصدرون من المبالغ الكبيرة التي يقومون بدفعها على الحدود البنائية (معبر الجديدة) والتي تتراوح بين

زالت المشروعات الزراعية تعاني إهمالاً وعدم الاهتمام بمتطلباتها من كهرباء ومازوت وسماذ رغم ما تقدمه تلك المشروعات من احتياجات غذائية أساسية للمواطنين وأكد المستثمرون ضرورة تذليل المعوقات التي تعترض تلك المشروعات من الوزارات المعنية مطالبين بإعادة النظر بقانون الضرائب المفروض على استثمار المشروعات لتكون أكثر عدالة وشفافية، إضافة إلى فتح باب القروض الميسرة للمنشآت المتعثرة والمتوقفة عن العمل وكالة المنشأة حتى تتمكن من تنفيذ أعمال التشغيل للإفلاحة والصيانة اللازمة.

كما أكد المستثمرون ضرورة الإسراع بإنجاز المنطقة